Distr.: General
31 October 2018
Arabic
Original: English

الأمم المتحدة



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير الرابع والخمسين عن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، الذي يغطي الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، والذي تلقيتُه من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا عرض التقرير على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**



18-17305 (A) 011118 011118



المرفق

رســالة مؤرخة ١٧ تشــرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل الســامي عن تنفيذ الاتفاق، وفقا للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للســلام في البوســنة والهرســك ونتائج مؤتمر لندن المعقود يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسـمبر ١٩٩٥، أُحيل إليكم طيه التقرير الرابع والخمسـين للممثل السـامي لتنفيذ اتفاق السـلام في البوسنة والهرسك. وأرجو ممتنا تعميم هذا التقرير على أعضاء المجلس للنظر فيه.

وهذا هو تقريري الدوري العشــرين الذي أُقدّمه إلى الأمين العام منذ أن تولّيتُ منصــب الممثل الســامي المعني والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويغطي هذا التقرير الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

وإن احتجتم أو احتاج أي عضـو من أعضـاء مجلس الأمن إلى أي معلومات إضـافية علاوةً على ما يرد في التقرير، أو إذا كانت لديكم أي أسئلة بشأن مضـامينه، سيكون من دواعي سروري أن أوافيكم بتلك المعلومات.

(توقيع) فالنتين **إنزكو**

التقرير الرابع والخمسون المقدم من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وخلال الأشهر الستة الماضية، أدت الفترة السابقة للانتخابات العامة التي جرت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى زيادة الاتجاهات السلبية المشار إليها في تقريري السابق، وحددت الديناميات السياسية العامة في البوسنة والهرسك. وقد انعكس هذا في استمرار الركود في وتيرة الإصلاح على كافة المستويات وبخاصة في مستوى جديد من التصريحات الاستفزازية والباعثة على الشقاق الصادرة عن بعض كبار الشخصيات السياسية. كما أن الزيادة الكبيرة في المهاجرين الساعين إلى العبور إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق البوسنة والهرسك هذا العام وضعت على المحك ما تملكه الدولة من موارد محدودة وكشفت ترددا من جانب الحكومة، في بعض مستوياتها الأدنى، في تقديم المساعدة على مستوى الدولة من أجل تنفيذ اختصاصاتها.

وظلت تطلعات البلد للاندماج ضمن الاتحاد الأوروبي ثابتة في جدول الأعمال رغم البيئة السياسية الصعبة، ومن الجدير بالذكر أنه عقب تقديم الردود الأولية على استبيان المفوضية الأوروبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تعمل سلطات البوسنة والهرسك على الإجابة على نحو ٦٥٠ من أسئلة المتابعة التي وردت في حزيران/يونيه. وورد أحد الأنباء الجيدة التي يندر أن يشهدها قطاع سيادة القانون في أيلول/سبتمبر، عندما اعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، بعد عدة أشهر من الخلاف، بمساعدة المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، بشكل نهائي التعديلات التي كان يتعين إدخالها منذ وقت طويل على قانون الإجراءات الجنائية للبوسنة والهرسك في اتفاق توافقي قبلت به جميع الأحزاب السياسية تقريبا.

وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، صوت المواطنون في الانتخابات العامة الثامنة التي جرت في البوسنة والهرسك منذ التوقيع على الاتفاق الإطاري العام للسلام، واختاروا ممثلين على مستوى الدولة والكيانين والكانتونات. وأجريت الانتخابات دون وقوع أي حادث أمني كبير، واتسمت بأنها ”تنافسية حقا“ حسبما أفاد به المراقبون الدوليون. غير أن أصحاب المصلحة الدوليين والمحليين أعربوا عن شواغل بشأن ما اتسمت به الحملة من طابع باعث على الخلاف على المستوى الإثني وعدد من المخالفات المبلغ عنها، بما في ذلك ما تعرّض له الناخبون من تهديدات مالية وما عُرض عليهم من حوافز مالية[أ]، والمشاكل مع لجان مراكز الاقتراع، وتضخم قوائم الناخبين، والمشاكل في فرز الأصوات وارتفاع عدد البطاقات الباطلة، وهي مخالفات أُبلغ عن وقوع أكثر من نصف مليون مخالفة منها إلى اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك.

وعلى الرغم من التوصيات الواضحة الصادرة عن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن التغييرات التشريعية وغيرها من التغييرات اللازمة لتحسين سلامة العملية الانتخابية، فإن الأطراف لم تطبق هذه التحسينات قبل الانتخابات. وتعمل اللجنة المركزية للانتخابات حاليا على استكمال عملية فرز الأصوات وتجهيز الشكاوى المتصلة بالانتخابات، بما في ذلك عدة طلبات مقدمة لإعادة الفرز، ويتوقع ظهور النتائج الموثّقة الرسمية بحلول

٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى الرغم من أن النتائج الأولية لبرلمانات الدولة والكيانين والكانتونات متاحة، فإن أهميتها تتوقف إلى حد كبير على عملية بناء الائتلافات وتشكيل الحكومة التي لم تنفذ بعد.

كما أن فشل الأحزاب في الاتفاق على إجراء إصلاح انتخابي في أعقاب قرار ''قضية ليوبيتش'' الصادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن الانتخاب غير المباشر للمندوبين في مجلس شعوب اتحاد البوسنة والهرسك، يمكن أن يزيد من تعقيد تشكيل السلطات. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه قبل إجراء الانتخابات، حذّر مسؤولو حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك وآخرون من أنه في حال انتخب زيليكو كومشيتش في منصب العضو الكرواتي في مجلس الرئاسة، فمن شأن هذا أن يسبب ''أزمة''[(ب)] إذ يبدو الآن أن كومشيتش قد انتُخب.

وفي آب/أغسطس، سحبت حكومة جمهورية صربسكا تقرير حكومة صربسكا بشأن سريبرينيتسا لعام ٢٠٠٤، الذي اعترفت فيه رسميا بتورّط قوات الجيش والشرطة في جمهورية صربسكا في الأحداث التي وقعت في سريبرينيتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥. ولم يكن تقرير عام ٢٠٠٤ ضروريا فقط لإنفاذ القرار النهائي والملزم لدائرة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، بل إنه كان يشكل أيضا خطوة حاسمة نحو المصالحة، استنادا إلى مفهوم الذنب الفردي لا الذنب الجماعي. ويبرز قرار حكومة جمهورية صربسكا برفض هذا النهج مدى التدهور الذي شهدته عملية المصالحة خلال السنوات القليلة الماضية.

ولا بد لي من أن ألفت الانتباه مرة أخرى إلى زيادة الخطاب الباعث على الانقسام والمزعزع للاستقرار الصادر عن عدد من الممثلين السياسيين في البوسنة والهرسك، بما في ذلك استمرار البيانات الصادرة عن رئيس جمهورية صربسكا التي ينفي فيها أن يكون للبوسنة والهرسك كيان الدولة[(ج)]، مع الدعوة إلى انفصال جمهورية صربسكا وإلى إنشاء اتحاد مع صربيا[(د)]. وعلى الرغم من أن وسائط الإعلام الدولية أفادت في أيلول/سبتمبر بامتناعه عن الخطاب الانفصالي في الفترة السابقة للانتخابات، فقد هدد مرة أخرى بحلّ البوسنة والهرسك في مقابلة نشرت في الأيام الأخيرة من فترة الحملة الانتخابية[(هـ)].

وفي هذا السياق، وفي إطار السلطة المخوَّلة لي بموجب المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام، أؤكد مجددا أن الكيانين لا يحق لهما الانفصال عن البوسنة والهرسك، وأن الاتفاق الإطاري يكفل سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية والوضع الدستوري الداخلي للكيانين.

(أ) ''هذه الأيام، سيتلقى أصحاب المعاشات مساعدة استثنائية من أجل الذهاب إلى صناديق الاقتراع والتصويت لنا. وإذا حدث أن لم تصوّتوا، فسنسترجع النقود. وكل من لا يريد التصويت لنا لن يحصل على علاوة''. *رئيس جمهورية صربسكا/رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل ميلوراد دوديك في مناسبة ضمن الحملة الانتخابية في يوليفتش، على قناة BNTV، في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨*. ''إلى الذين يعملون في غاكو، لا تصوتوا عرَضا لغوفيداريتشا والحزب الديمقراطي الصربي. سنطردكم. وأطلب إليكم أن تبلغوني إذا رأيتم أحدا يصوّت لهذا الحزب. سأطرده أنا، ليس عليكم القيام بذلك''. *ميلوراد دوديك في غاكو، Oslobodjenj/ ReStart Srpska، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨*.

(ب) ''[انتخاب كومشيتش] يمكن أن يؤدي إلى أزمة لا يمكن التنبؤ بأبعادها بالنسبة للدولة [البوسنة والهرسك]. وسوف يستتبع ذلك الكثير من المشاكل في سير العمل على جميع المستويات الحكومية ...'' *عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك/رئيس الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك دراغان كوفيتش، Klix.ba، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨*.

(ج) ''لقد أُنشئت [البوسنة والهرسك] عن طريق ترقيع أجزاء معا. وهي ليست دولة. بل إنها تحظى فقط باعتراف دولي''. *ميلوراد دوديك، محاضرة في كلية العلوم السياسية في بلغراد، قناة Tanjug/Face TV، ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٨*.

(د) ''هذه لحظة تاريخية نحتاج فيها إلى تحديد سياستنا العامة لإنشاء منطقة وطنية واحدة، ليس هذا فحسب، بل أيضا منطقة إدارية واحدة. وهذا يعني ... لماذا ينبغي لنا ألا نتحدث عن ذلك؟ يُسمح لجميع الشعوب بالتكلم. المسلمون يتكلمون عن دولة خاصة بهم. والألبان يتكلمون عن دولتهم. والكروات قد حلوا بالفعل مسألة أن يكون لهم كيان دولة خاص بهم. والصرب هم الوحيدون المحرومون من الحق في الحديث عن دولة لهم. حسنا، أود أن أتكلم. وأعتقد أن صربيا و[جمهورية صربسكا] ستكونان يوما ما في المستقبل دولة واحدة''. *ميلوراد دوديك، مقابلة في برنامج Circilica، قناة TV Happy*، ١٦ *تموز/يوليه ٢٠١٨*.

(هـ) ''من الآن فصاعدا، ستواجه [البوسنة والهرسك] خيارين: أن تكون موجودة ضمن هيكل دايتون حيث تُضمن صلاحيات للكيانين أو أن تذهب بلا رجعة نحو حلّها بشكل سلمي''. *ميلوراد دوديك، EuroBlic، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨*. ''لقد استثمر جيل كامل من الناس، بكل تفانٍ، جميع أفكارهم وأمانيهم وحتى حياتهم في مؤسسات [جمهورية صربسكا]، ولا يجوز الغدر بهؤلاء الناس. كذلك لا يمكن الغدر بقادتنا الأوائل، بداء من السيد كاراديتش الذي آمن، إلى جانب كوكبة من الناس الذين كان يقودهم، بأن البلد ينبغي أن يُبنى كبلد مستقل، لأن هذا عهد الحرية الذي قطعناه''، *ميلوراد دوديك، RTRS، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨*.

أولا – مقدمة

١ – هذا هو تقريري الدوري العشـــرين الذي أقدمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة منذ أن تولَّيتُ منصــب الممثل الســامي المعني بالبوسـنة والهرسـك في عام ٢٠٠٩. ويتضــمن التقرير سـرداً للتقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف الواردة في تقارير سابقة، ويسجل التطورات المستجدة على أرض الواقع، ويدوِّن الاسـتشـهادات ذات الصـلة بالموضـوع، ويعرض تقييما محايدا أجريته لحالة تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسـلام في المجالات الرئيسية التي تندرج ضـمن الولاية المنوطة بي. وقد انصبّت جهودي على تناول هذه المجالات، وفقاً لما تقتضيه مسؤوليتي المتمثلة في دعم الجوانب المدنية من الاتفاق الإطاري. وعليه، واصلتُ تشـجيع سـلطات البوسـنة والهرسـك على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الخمسـة والشـرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل الســـامي، وعملتُ من أجل الحفاظ على التدابير المتخذة ســـابقا لتنفيذ الاتفاق الإطاري.

٢ – وأواصــل التركيز على تنفيذ الولاية الموكلة إلي بموجب المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للســلام ومن قرارات مجلس الأمن ذات الصـــلة. وبالإضـــافة إلى ذلك، فإن مكتبي يؤيد تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي لمساعدة البوسنة والهرسك في المضي قدما نحو توثيق التكامل مع هاتين المنظمتين.

ثانيا – آخر المستجدات السياسية

ألف – المناخ السياسي العام

٣ – منذ بداية الفترة المشـمولة بالتقرير، عملت الأحزاب الســياسـية ومســؤولوها وفقا للطريقة التي كانت تعمل بها قبل الحملة الانتخابية، وركزت في المقام الأول على انتقاد بعضـــها البعض أو المجتمع الدولي وتعاملت بطريقة استعراضـية مع المسائل القومية الخلافية بدلا من الاضـطلاع بإدارة فعالة واعتماد الإصلاحات اللازمة.

٤ – وظل الحزب الكرواتي الرئيســـي، وهو الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوســـنة والهرســـك، وحزب البوشـــناق الرئيســـي، وهو حزب العمل الديمقراطي، وهما شـــريكين رسميين في الائتلافات الحاكمة على مستوى الدولة والاتحاد، مختلفين فيما يتعلق بتعديلات قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك. وأدى عدم وجود ائتلافات مســـتقرة على مســـتوى البوســـنة والهرســـك وكذلك على مســـتوى الاتحاد إلى انخفاض النواتج التشريعية.

٥ – وفي بانيا لوكا عاصمة جمهورية صربسكا، دأب المتظاهرون على القيام بمظاهرات يومية احتجاجا على يزعم النشطاء أنه تستر من جانب السلطات على وفاة طالب شاب بطريقة مشبوهة في آذار/مارس. وردا على ذلك، اتهم الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا أحزاب المعارضة بتحريك المتظاهرين في تعاون مع عناصر المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، قبل يومين من الانتخابات، اجتمع عشرات آلاف المواطنين في بانيا لوكا لدعم والد الطالب في بحثه عن الحقيقة.

٦ - وفي أيلول/سبتمبر، قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بفرض جزاءات على مندوب حزب الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين في مجلس نواب البوسنة والهرسك ونائب رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل نيكولا سبيريتش بسبب ''ضلوعه في أعمال فساد كبيرة''. ومن المؤسف أن السلطات القضائية وسلطات الشرطة في البوسنة والهرسك لم تثبت حتى الآن فعاليتها في التصدي للفساد في المستويات العليا.

٧ - وتجلى تدهور سيادة القانون أيضا في استمرار السلطات على جميع المستويات في تجاهل أو رفض القرارات الملزمة الصادرة عن السلطة القضائية. ومما يدل على ذلك إخفاق الأحزاب الاتحادية، في المقام الأول، في بذل جهود صادقة للتوصل إلى اتفاق سياسي لحل المسائل الناشئة عن قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في ''قضية ليوبيتش''، التي ترد مناقشتها بقدر أكبر من التفصيل في هذا التقرير. ولم تُعقد انتخابات محلية في مدينة موستار منذ عام ٢٠٠٨ بسبب قرار آخر لم تتم معالجته صادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. ولا تزال جمهورية صربسكا ترفض التقيد بالأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك ومحكمة الدولة للبوسنة والهرسك بشأن تسجيل الممتلكات الدفاعية.

٨ - ويشكل الالتزام المستحق على عدد من كانتونات الاتحاد بتعديل دساتيرها لمواءمتها مع دستور الكيان، وضمان المساواة الكاملة للصرب باعتبارهم شعبا من الشعوب المكونة للاتحاد، مجالا آخر ما زلت فيه أحث السلطات المحلية على التقيد بسيادة القانون. وفي أيار/مايو، أصدرت المحكمة الدستورية الاتحادية قرارا جديدا يلزم ثلاثة كانتونات بتعديل دساتيرها وفقا لذلك.

٩ - وفي ضوء الانتخابات العامة المعقودة في عام ٢٠١٨، لا بد لي من توجيه الانتباه إلى استمرار السلطات في عدم تنفيذ القرارات الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية ''سايديتش وفينتشي'' وما يتصل بها من قضايا، مما خلّف أحكاما تمييزية تشكل انتهاكا للحق الأساسي لبعض فئات المواطنين في الترشُّح لشغل المناصب العامة.

قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في "قضية ليوبيتش" والانتخابات العامة

١٠ - كما ورد سابقا، عقب قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في تموز/يوليه ٢٠١٧ بإلغاء أحكام قانون الانتخابات المتعلقة بالانتخابات غير المباشرة في مجلس شعوب الاتحاد، سعت الأحزاب إلى معالجة هذه المسألة.

١١ - ورغم قيام الاتحاد الأوروبي وسفارة الولايات المتحدة في البوسنة والهرسك بتيسير المحادثات بين الأحزاب السياسية، بدعم من مكتب الممثل السامي، لم تشهد مواقف الأحزاب تغيرا كبيرا منذ بدء المفاوضات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ولا تزال الأحزاب الموجودة في سراييفو تفسر القرار الصادر في ''قضية ليوبيتش'' باعتباره يتطلب أن تتوافق القواعد الانتخابية مع المبادئ الواردة في الدستور الاتحادي (التي لم تتناولها المحكمة رسميا)، ولا سيما القاعدة التي تنص على أن ينتخب كل كانتون مندوبا واحدا على الأقل من كل شعب من الشعوب المكوِّنة للاتحاد إذا كان هناك مندوب من هذا القبيل في جمعيته والقاعدة التي تنص على أنه حتى تنفيذ المرفق ٧ من الاتفاق الإطاري العام للسلام، فإن أرقام تعداد عام ١٩٩١ ينبغي أن تطبق على الحسابات التي تستلزم بيانات ديمغرافية. وواصلت الأحزاب الكرواتية (بشكل أساسي الاتحاد الديمقراطي الكرواتي في البوسنة والهرسك) الدعوة إلى انتخاب مندوبيها

على نحو يتيح لهم ”التمثيل المشـروع“ أي التمثيل في المقام الأول من الكانتونات التي يشـكل الكروات أغلبية فيها.

١٢ - واعتبارا من حزيران/يونيه، سـعت مجموعة من الأحزاب في الاتحاد إلى معالجة هذه المسـألة من خلال قانون مقترح على صـعيد الاتحاد، في حين رفض الممثلون الكروات هذا النهج. وقام مجلس نواب الاتحاد باعتماد المقترح في حزيران/يونيه، إلا أن مكائد حصـلت في مجلس شـعوب الاتحاد اتخذت شـكل خلافات بسبب النصاب القانوني، والقواعد التي تحكم إجراء المصلحة الوطنية الحيوية ومحاولات رامية إلى إقالة نائب رئيس برلمان. وعلى الرغم من أن القانون المقترح لا يزال قيد النظر، فإنه من غير المرجّح أن يُعتمد دون التوصل إلى اتفاق سياسي.

١٣ - وكما ذكر سـابقا، فإن هذه المسـألة ازدادت تعقيدا بسـبب طلب قدمه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ رئيس مجلس نواب البوسـنة والهرسـك آنذاك بوريانا كريسـتو (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسـنة والهرسـك) طعن فيه بأحد المبادئ التي حددها دسـتور الاتحاد في ما يتعلق بتكوين واختيار المندوبين في مجلس شعوب الاتحاد، والذي ينص على أنه في مجلس الشعب، يجب أن يكون هناك على الأقل شخص واحد من البوشناق وواحد من الكروات وواحد من الصرب من كل كانتون لديه مندوب واحد على الأقل في الهيئة التشـريعية. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن قد اتضـح بعد متى سـتواصـل المحكمة مداولاتها للبت في القضية.

١٤ - وقد يؤدي غياب الأحكام التي تنظم انتخاب المندوبين في مجلس شـعوب الاتحاد إلى تعقيد عملية تشـكيل الحكومة إثر الانتخابات العامة في ٧ تشـرين الأول/أكتوبر. وتشـكل عملية تشـكيل السـلطات التشـريعية والتنفيذية على مستوى الدولة والكيانين والكانتونات مزيجا من الانتخابات المباشـرة وغير المباشـرة تبدأ على صعيد الكانتونات. ويتوقف تشكيل الدوائر العليا لبرلمانات الدولة والكيانين على الانتخاب السـابق للمندوبين في مجلس شـعوب الاتحاد من جانب جمعيات الكانتونات، في حين أن انتخاب رئيس الاتحاد ونواب الرئيس والحكومة الاتحادية يتوقف على قدرة كل من مجلسـي البرلمان الاتحادي على الاجتماع.

١٥ - ويواصـل مكتبي متابعة التطورات المتعلقة بتنفيذ القرار الصـادر في ”قضـية ليوبيتش“ عن كثب، وتأثيره المحتمل على عملية تشكيل الحكومة بعد الانتخابات العامة التي جرت في عام ٢٠١٨.

زيادة المهاجرين الوافدين

١٦ - منذ بداية عام ٢٠١٨، شـهد عدد اللاجئين والمهاجرين التي تم تسـجيل وصـولهم إلى البوسـنة والهرسـك ارتفاعا هائلا، إذ بلغ زهاء ٠٠٠ ١٨ في تشـرين الأول/أكتوبر، بالمقارنة مع ٧٥٨ في عام ٢٠١٧. وفي حين أبدى معظمهم رغبته في التماس اللجوء في البوسـنة والهرسـك، فإن نسبة تقل عن ٧ في المائة فعلا استطاعت القيام بذلك فعليا، وذلك بسـبب الصـعوبات في تقديم طلبات اللجوء، ولأن الكثيرين يرغبون في المرور العابر في طريقهم إلى الاتحاد الأوروبي. وفي ١١ تشـرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد المهاجرين الموجودين في البوسنة والهرسك، حسب التقديرات، ٠٠٠ ٣ مهاجر.

١٧ - ولا يزال هناك مقاومة أمام اســتيعاب المهاجرين، لأن معظم البلديات في كانتون أونا - ســانا، وهي الوجهة الرئيســية للمهاجرين بسـبب حدودها مع كرواتيا، رفضـت المقترحات المقدمة من سـلطات البوسنة والهرسك بإنشاء ملاجئ، واتخذت سلطات جمهورية صربسكا موقفا مفاده أن هذا الكيان ليس لديه القدرة على اسـتيعاب المهاجرين. وعلاوة على ذلك، بينما زادت شـرطة حدود البوسـنة والهرسـك دورياتها على الحدود الشرقية للبلد مع صربيا والجبل الأسود، رفضت وزارة الداخلية في جمهورية صربسكا السماح لوكالات الشرطة من الاتحاد بتسيير دوريات في إقليمها.

١٨ - ومع اقتراب فصل الشتاء، تحذر وكالات المعونة من احتمال وجود آلاف الأشخاص دون مأوى ملائم، ولا تزال سـلطات البوسـنة والهرسـك تكافح لإيوائهم بسـبب محدودية الموارد والمقاومة التي تبديها السـلطات المحلية والمجتمعات المحلية. وفي أيار/مايو، عندما حاولت السـلطات في البوسـنة والهرسـك نقل ٢٦٩ مهاجرا من سراييفو إلى مأوى محدد في شمال موستار، أوقفت الشرطة في كانتون الهرسك - نيريتفا القافلة وأمرتها بالعودة إلى كانتون سـراييفو. ولحسـن الحظ، تمت تهدئة الحالة التي كان يُحتمل أن تتصـعّد ومرت القافلة في نهاية المطاف.

باء - القرارات التي اتخذها الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

١٩ - على الرغم من التحديات المتكررة التي واجهت سـيادة القانون والاتفاق الإطاري العام للسـلام خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، فإنني ملتزم بالامتناع عن استخدام سلطاتي التنفيذية وفقاً لسياسة المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السـلام التي تؤكد على "توليّ السـلطات المحلية زمام الأمور" بدلا من اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي.

جيم - خمسة أهداف وشرطان لإغلاق مكتب الممثل السامي

التقدم المحرز في تحقيق الأهداف

٢٠ - خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، لم تُحرز سـلطات البوسـنة والهرسـك إلا تقدما محدودا نحو الوفاء بمتطلبات الأهداف الخمسة والشرطَين التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام باعتبارها شروطا ضرورية لإغلاق مكتب الممثل السامي.

ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية

٢١ - خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، واصـل مكتب الممثل السـامي رصـد عملية تسـجيل الممتلكات الدفاعية المحتملة المشمولة بملكية دولة البوسنة والهرسك وتقديم المساعدة اللازمة والدعم حسب الاقتضاء. وعلى سـبيل التذكير، يشـير مصـطلح "الممتلكات الدفاعية المحتملة" إلى قائمة محددة من الأصـول الثابتة التي تحتاج إليها القوات المسلحة للبوسنة والهرسك والتي ينبغي تسجيلها لدولة البوسنة والهرسك تمشيا مع الاتفاق المتعلق بمسائل الخلافة، ومع قانون البوسنة والهرسك بشأن الدفاع، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس رئاسـة البوسـنة والهرسـك. ويشـكل إحراز تقدم في هذه المسـألة، فضـلا عن كونه أحد شـروط مشـاركة البوسـنة والهرسـك في خطة العمل المتعلقة بالعضـوية في منظمة حلف شمال الأطلسـي، واحدا من الأهداف المتبقية المحددة كشرط مسبق لإتمام العملية الانتقالية المتصلة بمكتب الممثل السامي.

٢٢ - ومن المؤسف أن العملية لا تزال مجمدة فيما يتعلق بالممتلكات الموجودة في جمهورية صربسكا. وعلى نحو ما أفيد سابقا، في تموز/يوليه ٢٠١٦ أصدرت محكمة البوسنة والهرسك الحكم النهائي الذي يؤكد حق ملكية دولة البوسنة والهرسك لموقع الدفاع المحتمل في هان بييساك وأصدرت توجيها إلى إدارة البوسنة والهرسك للشؤون الجيوديسية والقانونية ذات الصلة بالممتلكات بأن تسجل الموقع من ضمن ممتلكات دولة البوسنة والهرسك. وعلى مدى أكثر من عامين، لم تقم السلطات المختصة في جمهورية صربسكا بتنفيذ هذا القرار النهائي وواجب الإنفاذ الصادر عن محكمة البوسنة والهرسك، وهو ما يتعارض مع مبدأ سيادة القانون.

٢٣ - وفيما يتعلق بالمسألة الأوسع نطاقا المتصلة بممتلكات الدولة، يواصل مكتب الممثل السامي الدعوة إلى اعتماد تشريعات على مستوى الدولة تستند بالكامل إلى مبادئ قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك لعام ٢٠١٢ باعتباره الحل الوحيد المقبول والمستدام لهذه المسألة. وفي الوقت نفسه، يواصل المكتب القيام عن كثب برصد اعتماد وتنفيذ جميع القوانين والقرارات ذات الصلة والمتعلقة بالملكية، بهدف حماية مصالح ملكية دولة البوسنة والهرسك قبل سن التشريعات المناسبة المتعلقة بممتلكات الدولة. ويشير هذا على وجه الخصوص إلى تنفيذ القانون المتعلق بفرض حظر مؤقت على التصرف في ممتلكات دولة البوسنة والهرسك، والذي يشكل انتهاكه تحديا خطيرا لسيادة القانون وقد يسفر عن العديد من التعقيدات القانونية والعملية والمالية بالنسبة لجميع الأطراف المعنية.

الاستدامة المالية

٢٤ - عملاً بولايتي، بما فيها مسؤوليات التنسيق المنوطة بي، واصل مكتب الممثل السامي متابعة وتحليل التطورات والإجراءات التشريعية المتعلقة بالاستدامة المالية في البوسنة والهرسك، وإعداد التقارير عنها. وشمل هذا رصد أنشطة مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة للبوسنة والهرسك حيث يشكّل المكتب الممثل الوحيد للمجتمع الدولي، والمجلس المالي للبوسنة والهرسك، وإبلاغ المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام بهذه الأنشطة.

٢٥ - واجتمع مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة ثلاث مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسيطرت المنازعات بين الكيانين على الدورة المعقودة في أيار/مايو. وفي تموز/يوليه، اعتمد المجلس اتفاقا بشأن الحصة المؤقتة لإيرادات رسوم المرور المتوخى منها أن تُستخدم في تشييد الطرق السريعة والطرقات، رغم الأصوات المعارضة لأعضاء المجلس الخبراء من مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك وحكومة الاتحاد. ومع ذلك، في ٢٧ تموز/يوليه، رفضت حكومة الاتحاد قرار المجلس معللة ذلك بأسباب عدة، من بينها الضرر المالي المترتب على الاتحاد وأعلنت اتخاذ إجراء قانوني.

٢٦ - وعقد المجلس المالي للبوسنة والهرسك دورتين. وفي أيار/مايو، قيم المجلس وبعثة صندوق النقد الدولي التقدم الذي أحرزه البلد على صعيد البرنامج الاقتصادي بدعم من المرفق الموسع للصندوق التابع لصندوق النقد الدولي وخلصا إلى أن التقدم لا يزال على المسار الصحيح وتوصلا إلى اتفاق بشأن الخطوات اللازمة لاستكمال الاستعراض الثاني. بيد أن المبادرات اللاحقة التي نفذت على مستوى الكيانين والتي قد تترتب عليها عواقب مالية عامة خطيرة دفعت بالمجلس التنفيذي للصندوق إلى تأجيل اعتماد الاستعراض الثاني وما يترافق معه من مدفوعات.

٢٧ - وفي تموز/يوليه، اعتمد المجلس بالإجماع الإطار العالمي للموازنة والسياسات المالية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، الذي يحدد الميزانية العامة لمؤسسات الدولة في عام ٢٠١٩ بمبلغ ٩٦٦ مليون مارك بوسني قابل للتحويل، أي بزيادة نسبتها ١,٦٨ في المائة أو قدرها ١٦ مليون مارك بوسني قابل للتحويل مقارنة بالسنوات السبع السابقة، ولكنه أبقى على حصتها من إيرادات الضرائب غير المباشرة في عام ٢٠١٩ ثابتة عند المستوى المسجل في عام ٢٠١٢ البالغ ٧٥٠ مليون مارك بوسني قابل للتحويل. ويمثل الإطار المعتمد أساسا لتخطيط الميزانية.

مقاطعة برتشكو

٢٨ - واصل مكتب الممثل السامي تقديم مساعدة الخبراء إلى سلطات مقاطعة برتشكو، بناء على طلبها، في إعداد اللوائح الداخلية، ومعالجة المسائل الأخرى المتعلقة بتنفيذ الأجزاء الرئيسية الأربعة من التشريعات المالية المعتمدة في حزيران/يونيه ٢٠١٦، التي تهدف إلى زيادة دمج مقاطعة برتشكو ضمن النظام القانوني للبوسنة والهرسك، وتيسير تنفيذ البرنامج الاقتصادي للبوسنة والهرسك المتفاوض عليه مع صندوق النقد الدولي، وتمكين المقاطعة عبر تزويدها بأدوات لزيادة الشفافية المالية، ومكافحة الاقتصاد غير الرسمي، وتوليد الإيرادات. كما واصل المكتب تقديم دعم الخبراء إلى المديرية المالية لمقاطعة برتشكو لمساعدتها في إعداد قانون جديد يتعلق بالميزانية من أجل تحسين الانضباط والشفافية والمساءلة على الصعيد المالي.

٢٩ - وبين سلوك ثلاثة من أعضاء التجمع الكرواتي في مجلس مقاطعة برتشكو إساءة استعمال قواعد النصاب القانوني ذلك أن تغيبهم عن الدورات أدى إلى منع اتخاذ قرارات في الجمعية. وتجلى ذلك بشكل واضح عند اعتماد الميزانية لعام ٢٠١٨. وبما أن رهن الجمعية بمصالح الحزب يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار المؤسسي العام للمقاطعة، التمست سلطات المقاطعة إشراك المشرف ومكتب الممثل السامي في التوصل إلى حل مناسب.

ترسيخ سيادة القانون

٣٠ - يواصل مكتبي تقديم الدعم والمساعدة إلى سلطات البوسنة والهرسك في تنفيذ قانون البوسنة والهرسك المتعلق بالأجانب لعام ٢٠١٥ وقانون البوسنة والهرسك المتعلق باللجوء لعام ٢٠١٦.

دال - التحديات التي تواجه تطبيق الاتفاق الإطاري العام للسلام

التحديات التي تواجه ترسيخ سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها

٣١ - كما ذكر سابقا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل صدور بيانات تطعن في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، وكان رئيس جمهورية صربسكا ميلوراد دوديك، مرة أخرى، الشخصية

الأكثر إدلاء ببيانات من هذا القبيل[١]. كما تكهّن مندوب مجلس الشعوب ورئيس المجلس الرئيسي للجمعية الوطنية الكرواتية بوزو ليوبيتش بحل البلد إذا لم تحل مسائل الإصلاح الانتخابي[٢].

الخطاب المتعلق بجرائم الحرب

٣٢ - أدت عمليات الاعتقال التي نُفذت في ٢٧ نيسان/أبريل بحق رئيس الفيلق الخامس لجيش جمهورية البوسنة والهرسك السابق، عاطف دوداكوفيتش وأفراد آخرين من الجيش يُشتبه بارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ضد المدنيين خلال حرب الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ في البوسنة والهرسك، إلى قيام كبار المسؤولين البشناق بالإدلاء ببيانات اتهموا فيها الجهاز القضائي في البوسنة والهرسك بتهمة محاولة "معادلة" الرصيد الإثني لجرائم الحرب المرتكبة. وفي وقت لاحق، نظمت تجمعات داعمة لدوداكوفيتش في عدة بلدان في الاتحاد.

٣٣ - وفي الوقت نفسه، لا يزال بعض السياسيين في جمهورية صربسكا يمجدون مجرمي الحرب المدانين. وفي أيلول/سبتمبر، أطرى رئيس جمهورية صربسكا ميلوراد دوديك علنا على مجرميْ الحرب المدانيْن رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش[٣]، كما أن رئيس الحزب الديمقراطي الصربي والمرشح لرئاسة جمهورية صربسكا فوكوتا غوفيداريتشا، قال لمؤيديه، في إطار حملته الانتخابية، أنه كرئيس لجمهورية صربسكا، سيتمثّل بكاراديتش[٤].

---

(١) "[البوسنة والهرسك] تكلّفنا بشدة ولا تصب في مصلحة الشعب الصربي ولا تحمل فائدة له، لا الآن ولا في الأجل الطويل ... وإنني أؤيد سياسة التسامح وأنتظر لحظة قرارنا النهائي بشأن التوحيد مع صربيا". *رئيس جمهورية صربسكا ورئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، ميلوراد دوديك، RTRS، "Predsjednik govori"، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨*. "أعتقد أن [البوسنة والهرسك] لن تصمد وستحدث عملية انفصال ضمنية وهادئة". *ميلوراد دوديك، صحيفة بليتش، ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٨*. "نحن الصرب نحتاج للقيام حصرا ببناء دولتينا، جمهورية صربسكا وصربيا، ولا مكان لشيء اسمه يوغوسلافيا، وفي الوقت نفسه، فإنني، كرئيس للجمهورية، لن أخلق وهما تاريخيا آخر اسمه [البوسنة والهرسك]". *ميلوراد دوديك، مودريتشا، وكالة أنباء جمهورية صربسكا، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨*. "يجب ألا نتردد في القول إن أحد الأشياء التي يجب أن نحققها هي وحدة الدولة بين جمهورية صربسكا وصربيا. فهذه هي الفكرة الوطنية الصربية لهذا القرن". *ميلوراد دوديك، وكالة أنباء جمهورية صربسكا، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨*.

(٢) "لا يمكن تنفيذ قانون الانتخابات وقرار المحكمة الدستورية [للبوسنة والهرسك] في أي مستوى غير مستوى [الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك]. ويؤسفني عدم فهم الناس في [البوسنة والهرسك] والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة لهذا الأمر. ولا يسعني أن أفسر هذا بأي شيء سوى أنه أمر عبثي، ولا معنى له، ولا يمكن إيجاد أي منطق فيه إلا المنطق الذي يدّعي أن المثابرة بطريقة سخيفة هي الطريقة للوصول إلى الغاية المنشودة. وأنا أخشى من تلك الغاية، كما تعلمون. وأخشى أن ذلك يعني حل [البوسنة والهرسك]، لأنني أعرف أنه لا يمكن القيام بهذا سلميا". *مندوب مجلس شعوب البوسنة والهرسك ورئيس المجلس الرئيسي للجمعية الوطنية الكرواتية، بوزو ليوبيتش، N1، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨*.

(٣) "إن الدرجة العالية من الاستقلال الرسمي [لجمهورية صربسكا]، التي تم الحصول عليها من خلال اتفاق دايتون للسلام، هي نتيجة كفاح شعبنا الذي قاتل في عام ١٩٩٢، بقيادة رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش، من أجل حرية الشعب الصربي ومن أجل إقامة دولة مستقلة في هذه المنطقة. واتفاق دايتون هو تسوية وافق بموجبها الصرب على الدخول في شبه البوسنة والهرسك ... ونحن في أراضي [جمهورية صربسكا] تجرأنا على البدء بإنشاء دولة ونحن نقوم بإنشائها اليوم". *ميلوراد دوديك، في افتتاح "أيام [جمهورية صربسكا] في صربيا"، Danas.rs/Faktor، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨*.

(٤) "بعد اجتماعنا هذا المساء، أود أن أطلب إلى صونيا وليليا (ابنة وزوجة زعيم [جمهورية صربسكا] في زمن الحرب رادوفان كارادیتش)، عندما تتكلم الأولى مع والدها والثانية مع زوجها وعندما تتكلم كلاهما مع رئيسنا الأول، أن تبلغاه تحياتي وأن تخبراه أن الرئيس المقبل [لجمهورية صربسكا] سيكون مشابها له وأنه لن يكون الشخص الذي يقود [جمهورية صربسكا]

٣٤ - والأمر الأكثر فظاعة هو أن كبار الشخصيات السياسية لا تزال تنكر حدوث الإبادة الجماعية المرتكبة في سريبرينيتسا، الذي أكدت حدوثها محكمتان دوليتان، وتقلل من شأنها، ولا تزال تهين الضحايا بنظريات المؤامرة الفاضحة[٥].

٣٥ - ومما يثير القلق أنه بعد أكثر من عقدين على انتهاء الحرب في البوسنة والهرسك، فشل كبار الشخصيات السياسية وشرائح معينة من المجتمع في التعامل مع جرائم الحرب التي ارتكبها قادتهم السابقون ولا يزالون ينكرون الأحكام الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهذه المواقف تعيق إلى حد كبير آفاق تحقيق مصالحة دائمة في البلد.

مسألة المقاتلين الأجانب

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُبلغ سلطات البوسنة والهرسك المختصة عن مغادرة أي مواطن آخر البوسنة والهرسك باتجاه الجمهورية العربية السورية أو العراق. وأبلغت سلطات البوسنة والهرسك أن حوالي ٥٠ مواطنا عادوا إلى البوسنة والهرسك من الجمهورية العربية السورية أو العراق. ووفقا لآخر المعلومات، في تموز/يوليه ٢٠١٨، أصدرت محكمة الدولة في البوسنة والهرسك حكما جديدا ضد الأفراد الذين يحاولون الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية، ليصبح مجموع الأشخاص التي صدرت بحقهم أحكام بهذا الشأن ٢٤ شخصا، من بينهم ١٣ شخصا تقريبا قد قضوا مدة عقوبتهم.

التطرف المتشدد والتهديدات الإرهابية المحتملة

٣٧ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بناء على أمر صادر عن مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، قامت الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية، بالتعاون مع وزارة الشؤون الداخلية في كانتون توزلا، بإلقاء القبض على شخص في منطقة غراداتشاتش (قرب توزلا في الاتحاد) بتهمة تنظيم تشكيل جماعة إرهابية والقيام على نحو غير مشروع بإنشاء تشكيلات أجنبية شبه عسكرية أو شبه شرطية والانضمام إليها. وأثناء تفتيش الأماكن، ضبطت الوكالة كمية من المعدات العسكرية وغيرها من الأدلة.

ثالثا - مؤسسات البوسنة والهرسك على مستوى الدولة

ألف - مجلس رئاسة البوسنة والهرسك

٣٨ - اجتمع مجلس رئاسة البوسنة والهرسك شهريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعقد خمس دورات عادية، ركز فيها بصفة رئيسية على الأنشطة المضطلع بها في إطار عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي

حاليا''. *رئيس الحزب الديمقراطي الصربي ومرشح الرئاسة لجمهورية صربسكا، فوكوتا غوفيداريتشا*، dnevnik.ba، *١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨*.

(٥) ''لقد خطط البشناق للإبادة الجماعية بحيث تقوم [الولايات المتحدة] بضرب الصرب''. *ميلوراد دوديك، دورة الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بشأن سحب تقرير سريبرينيتسا لعام ٢٠٠٤، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٨*. ''سريبرينيتسا هي سياسة عالمية وهمية للولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي''. *ميلوراد دوديك في حدث انتخابي في سريبرينيتسا*، *Dnevni Avaz*، *٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨*.

وعلى معالجة تزايد تدفق المهاجرين إلى البوسنة والهرسك. وترأس عضو مجلس الرئاسة من البوشناق، بكر عزت بيغوفيتش، مجلس الرئاسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٩ - واجتمع مجلس الرئاسة بشكل جماعي مع المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، ورئيس المجلس الأوروبي دونالد تسك، ورئيس سلوفينيا بوروت باهور، ووزير خارجية الاتحاد الروسي سيرغي لافروف، في حين زار أعضاء فرادى الدول المجاورة، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلغاريا، ودولة فلسطين. وفي أيار/مايو، زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان البوسنة والهرسك واجتمع مع رئيس مجلس الرئاسة بكر عزت بيغوفيتش وعدد من أعضاء مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

٤٠ - وعلى الرغم من أن مجلس الرئاسة تمكن من عقد دورات منتظمة في مناخ تعاوني، كان هناك أيضا اختلاف عام بين الأعضاء بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك قيام كرواتيا المجاورة بتشييد جسر بيليساك، الذي سيمتد عبر خليج نيوم، الإقليم الساحلي الوحيد في البوسنة والهرسك. وفي مناسبتين، في نيسان/أبريل وتموز/يوليه، أبدى السيد عزت بيغوفيتش معارضته الحاسمة لتشييد الجسر، زاعما أنه سيعرقل وصول البوسنة والهرسك إلى البحر المفتوح، في حين أعرب العضو الكرواتي في مجلس الرئاسة دراغان كوفيتش عن دعمه لعملية التشييد.

٤١ - وفي آب/أغسطس، اختلف أعضاء مجلس الرئاسة علنا على نص رسالة التعازي التي أرسلها السيد عزت بيغوفيتش عقب وفاة الأمين العام السابق كوفي عنان، التي أشار فيها إلى أن عنان قد اعترف بالأخطاء التي ارتكبتها الأمم المتحدة والتي أدت إلى الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا. وأصدر العضوان الآخران بيانا عاما قالوا فيه إن الرسالة لا تعبّر عنهم، وذكروا أنها تتضمن ”توصيفات سياسية غير مقبولة“.

باء - مجلس وزراء البوسنة والهرسك

٤٢ - اجتمع مجلس وزراء البوسنة والهرسك بانتظام، حيث عقد ١٦ جلسة عادية وجلستين طارئتين. غير أن عدم وجود دعم ثابت من أغلبية برلمانية قد أعاق أعمال المجلس بدرجة كبيرة، مما قلّل من عدد المقترحات التشريعية التي أرسلها المجلس إلى البرلمان للنظر فيها.

٤٣ - وظلت الأولويات الرئيسية لمجلس الوزراء هي المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي والأنشطة الرامية إلى معالجة أزمة المهاجرين. وفي حزيران/يونيه، تلقّى مجلس الوزراء ٦٥٥ سؤالا على سبيل المتابعة بخصوص استبيان المفوضية الأوروبية، فوزعها على الأفرقة العاملة المختصة التي لم تنته من صياغة ردودها خلال مهلة الأشهر الثلاثة. وفيما يتعلق بأزمة المهاجرين، قام مجلس الوزراء بتنسيق الأنشطة الرامية إلى تعزيز حدود البوسنة والهرسك وتحسين التعاون مع الدول المجاورة وتقديم المساعدة في تسجيل المهاجرين وتوفير السكن.

٤٤ - وفي آب/أغسطس، اعتمد مجلس الوزراء استراتيجية البوسنة والهرسك الإطارية للطاقة التي توفر المبادئ التوجيهية لتطوير قطاع الطاقة حتى عام ٢٠٣٥.

٤٥ - وعلى الساحة الدولية، شارك مجلس الوزراء في مؤتمر قمة غرب البلقان الذي عُقد في إطار عملية برلين في لندن في تموز/يوليه، وجرى خلاله تأمين ٢٧٥ مليون يورو لدعم مشاريعه. وأُقرّت أيضا منحتان للبوسنة والهرسك بقيمة ٤٣ مليون يورو.

٤٦ - وفي ظل غياب الدعم المضمون في برلمان البوسنة والهرسك، لم يعتمد مجلس الوزراء سوى مجموعتين من التعديلات على القوانين القائمة. واعتمد أيضا الميزانية الإطارية لمؤسسات البوسنة والهرسك للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، حيث حُدّد حجم الميزانية بـ ٩٦٦ مليون مارك بوسني لسنة ٢٠١٩ و ٩٥٧ مليون مارك بوسني لسنتي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

جيم - الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

٤٧ - طوال الفترة، لم تتوافر في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك أغلبية ثابتة لضمان الدعم للتشريعات المقترحة في كلا المجلسين. وفي أيار/مايو، قام أحد نواب مجلس شعوب البوسنة والهرسك ممن كانوا منتمين في السابق إلى الأغلبية الحاكمة بدمج حزبه الجديد مع حزب التحالف الشعبي الديمقراطي المعارض، فقضى بذلك على أغلبية كانت هشّة أصلا وإن بقيت صامدة خلال معظم فترة الولاية الحالية.

٤٨ - ورغم استمرار وجود رسمي لأغلبية برلمانية في صورة تحالف يتألف من حزب العمل الديمقراطي، وحزب ''التحالف من أجل مستقبل أفضل''، والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، وأحزاب جمهورية صربسكا المنتمية إلى ''التحالف من أجل التغيير''، وهي الحزب الديمقراطي الصربي والحزب التقدمي الديمقراطي والحركة الديمقراطية الشعبية، إلا أن هذه الأغلبية لم يتوافر لديها دعم من نواب إضافيين لضمان اعتماد المقترحات التشريعية، وكان معظم هذه المقترحات مقدما من فرادى النواب، لا من مجلس الوزراء.

٤٩ - غير أن انفراجة قد حدثت في أيلول/سبتمبر مع اعتماد التعديلات التي طال انتظارها لقانون الإجراءات الجنائية في البوسنة والهرسك، حيث تم التوصل بعد شهور من التشاحن إلى اتفاق على مقترح توافقي، وتم اعتماده في كلا المجلسين.

٥٠ - وعقد مجلس نواب البوسنة والهرسك أربع جلسات عادية وجلستين طارئتين، وعقد مجلس شعوب البوسنة والهرسك خمس جلسات عادية. وبالإضافة إلى التعديلات الهامة لقانون الإجراءات الجنائية، اعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك مقترحين في صورة تعديلات لقوانين قائمة، ورفضت سبعة مقترحات (كلها لتعديلات لقوانين قائمة).

رابعا - اتحاد البوسنة والهرسك

التطورات المتعلقة بالائتلاف الحاكم على مستوى الاتحاد

٥١ - عملت حكومة الاتحاد بشكل متسق طوال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث عقدت ١٩ جلسة عادية و ٩ جلسات استثنائية، بينما تم اعتماد ٢٦ قانونا جديدا وتسع مجموعات من التعديلات على التشريعات القائمة. ومع استمرار الخلافات السياسية والضغط الممارس من المحاربين القدماء الذين يقومون باحتجاجات بشكل متواتر، استطاع برلمان الاتحاد إصدار قانون جديد واحد فقط وأربع مجموعات من التعديلات على التشريعات القائمة.

٥٢ - وكان انخفاض الحصيلة التشريعية انعكاسا للجمود السائد في برلمان الاتحاد، حيث لم يعقد مجلس النواب سوى جلسة عادية واحدة وجلسة مواضيعية واحدة وأربع جلسات استثنائية، ولم يعقد مجلس شعوب الاتحاد سوى جلستين عاديتين وجلستين استثنائيتين.

عدم التوصل إلى اتفاق بشأن تهيئة الظروف لإجراء انتخابات محلية في موستار

٥٣ - لم تتوصل الأحزاب السياسية المسؤولة إلى اتفاق بشأن إدخال تعديلاتٍ على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك بما يهيئ الظروف لإجراء انتخابات محلية في مدينة موستار التي لم تُجرَ فيها انتخابات محلية منذ عام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من أن مجلس مدينة موستار الذي يتألف من تسعة أحزاب برلمانية (حزب العمل الديمقراطي، والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، والاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، وحزب ''التحالف من أجل مستقبل أفضل''، والجبهة الديمقراطية، والحزب الوطني للبوسنة والهرسك، والحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، والحزب الديمقراطي الصربي) اجتمع تسع مرات في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه لبحث هذه المسألة ووجد مساحات اتفاق في بعض المجالات، فإنه قد فشل في التوصل إلى اتفاق نهائي ولم يجر أي محادثات أخرى. وإنني ما زلت أحث الأطراف على التوصل إلى حل وسط لتمكين مواطني موستار من التمتع بنفس الحق الديمقراطي في انتخاب قادتهم المحليين، مثلهم في ذلك مثل سائر المواطنين في باقي أنحاء البلد.

المركز الدستوري للصرب في الكانتونات

٥٤ - في أيار/مايو، قررت المحكمة الدستورية الاتحادية أن عدة أحكام في دساتير كانتونات بوسافينا والهرسك - نيريتفا وغرب الهرسك غير متوافقة مع دستور الاتحاد، وأمرت جمعيات هذه الكانتونات بتعديل دساتيرها وفقا لذلك، وخاصةً فيما يتعلق بضمان المساواة الكاملة للصرب كواحد من الشعوب المؤسِّسة، وللغتين الصربية والبوسنية، وكفالة أن تنص هذه الدساتير على استخدام الحرف السيريلي. وفي أيلول/سبتمبر، قضت محكمة الدولة الدستورية للبوسنة والهرسك بعدم مقبولية شكوى مماثلة مقدمة ضد خمسة من الدساتير الكانتونية، وذلك على أساس الاختصاص القضائي بما أن هذه المسألة تقع ضمن نطاق الاختصاص القضائي للمحكمة الدستورية للاتحاد.

٥٥ - وفي قرار الممثل السامي الصادر عام ٢٠٠٢ بسنّ تعديلات على دستور الاتحاد في إطار التنفيذ الأشمل لقرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن تساوي الشعوب المؤسِّسة للاتحاد، يُنصّ على أن الشعوب المؤسِّسة الثلاثة جميعها متساوية في الاتحاد، وأن اللغات الرسمية للاتحاد هي البوسنية والصربية والكرواتية، وأن أحرف الكتابة الرسمية هي الأحرف اللاتينية والسيريلية. وما زالت الكانتونات ملزمة بمواءمة دساتيرها مع دستور الاتحاد.

٥٦ - وقد طلبتُ مرارا إلى سلطات الكانتونات أن توائم دساتيرها مع دستور الاتحاد، وقمت بحثّ جمعيات الكانتونات علنا على تنفيذ حكم المحكمة الدستورية للاتحاد دون مزيد من التأخير.

احتجاجات المحاربين القدماء

٥٧ - في أيار/مايو، قام عدة مئات من المحاربين القدماء باحتجاج أمام برلمان الاتحاد بمناسبة عقد مجلس نواب الاتحاد جلسة مواضيعية بخصوص وضع المحاربين القدماء والحماية المكفولة للمعوقين من مصابي الحرب. واختتم المجلس أعماله بدعوة وزارة شؤون المحاربين القدماء ومصابي الحرب في الاتحاد إلى تقديم قانون حقوق المحاربين القدماء وأفراد أسرهم لمعالجة مسألتي السجل الموحّد للمحاربين القدماء وبدلات المحاربين القدماء، وقرر النظر في قانون جمعيات المحاربين القدماء باعتبار ذلك أمرا يتسم بأهمية اجتماعية كبيرة. وفي تموز/يوليه، اعتمد مجلسا برلمان الاتحاد قانون حقوق المحاربين القدماء وأفراد أسرهم

ولكن بنصّين مختلفين، وهو ما يستلزم توحيد النص من قبل اللجنة البرلمانية المشتركة التي أخفقت في القيام بذلك في ثلاث محاولات متتالية. ونتيجة لذلك، احتجّ عدة مئات من المحاربين القدماء مرة أخرى في أيلول/سبتمبر، حيث حاولوا عرقلة حركة المرور في وسط سراييفو، مما أسفر عن وقوع اشتباكات مع الشرطة. وأصيب أربعة من ضباط الشرطة وأُلقي القبض على اثنين من المتظاهرين، وتوفي أحدهما بعد ذلك أثناء احتجازه.

خامسا – جمهورية صربسكا

٥٨ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا، الذي يقوده الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل في شراكة مع التحالف الشعبي الديمقراطي والحزب الاشتراكي لجمهورية صربسكا، الاضطلاعَ بمهامه، حيث ظلت حكومة جمهورية صربسكا تعقد اجتماعاتها بصفة منتظمة. ووفقاً للمعلومات المتاحة، عقدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا جلسة عادية واحدة وخمس جلسات استثنائية، حيث اعتُمد ١٨ قانونا جديدا و ١٩ مجموعة من التعديلات على القوانين القائمة.

٥٩ – واتسمت الفترة بازدياد كثافة الصراع على السلطة بين الائتلاف الحاكم والمعارضة، وازدياد الضغوط التي تتعرض لها المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام، وحدوث ارتفاع حاد في نبرة الخطاب القومي.

٦٠ – واشتدت كثافة الصراع على السلطة بين الائتلاف الحاكم والمعارضة قبل الانتخابات العامة في سنة ٢٠١٨، حيث اتهم الائتلاف الحاكم المعارضة بخيانة مصالح الكيان، واتهمت المعارضة الائتلاف الحاكم بالفساد والمحسوبية.

٦١ – وحدثت أيضا احتجاجات مدنية انطلاقا من القاعدة الشعبية في بانيا لوكا واستمرت لأكثر من ستة أشهر، حيث طالب المحتجون وكالات إنفاذ القانون في جمهورية صربسكا بالتحقيق في حادثة غامضة تتعلق بمقتل طالب يبلغ من العمر ٢١ عاما وتقديم الجناة إلى العدالة. وعلى الرغم من محاولات السلطات تصوير الاحتجاجات على أنها مناهضة للحكومة، حيث اتهمت الأحزاب المعارضة والمجتمع الدولي بتأجيج الوضع، فقد أبرزت هذه الحالة السخط الذي يشعر به المواطنون وفقدانهم الثقة في المؤسسات العامة، ولا سيما الشرطة والسلطة القضائية.

٦٢ – واتسمت الفترة أيضا بتعرّض من يحاول انتقاد الائتلاف الحاكم للضغوط والتخويف والهجمات، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك إعلان الحكومة اعتزامها سنّ تشريع جديد بهدف تقييد عمل المنظمات غير الحكومية. وفي حزيران/يونيه، أعلن الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل تقديم مقترح قانون جمهورية صربسكا المتعلق بالتبرعات الأجنبية الذي يهدف إلى تحديد المنظمات التي تتلقى تمويلا أجنبيا. ونبّهت منظمات غير حكومية من قبيل منظمة المدافعين عن الحقوق المدنية، وفرع البوسنة والهرسك لمنظمة الشفافية الدولية، ولجنة هلسنكي لحقوق الإنسان إلى عدم دستورية أحكام هذا التشريع وتنافيها مع الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٦٣ – وفي آب/أغسطس، تعرّض مراسل صحفي لمحطة BN التلفزيونية المستقلة التي تنتقد حكومة جمهورية صربسكا للضرب المبرح على أيدي شخصين في بانيا لوكا. وكانت الإصابات التي لحقت بالصحفي خطيرة إلى درجة دفعت مكتب المدعي العام لبانيا لوكا إلى تصنيف الاعتداء كشروع في القتل. وألقت شرطة جمهورية صربسكا القبض على شخص واحد مشتبه فيه في أيلول/سبتمبر، وأصدرت في

وقت لاحق مذكرة توقيف في حق شخص ثان مشتبه فيه. وثمة تقارير لوسائط الإعلام تدّعي وجود صلات تربط واحدا على الأقل من الشخصين المشتبه فيهما بدوائر الحزب الحاكم.

٦٤ - بعد إصراره المستمر على إنكار الإبادة الجماعية في سريبرينتسا والتقليل من شأنها، أطلق رئيس جمهورية صربسكا في تموز/يوليه مبادرة لسحب تقرير حكومة جمهورية صربسكا بشأن سريبرينتسا لعام ٢٠٠٤، وهو ما قامت به الحكومة بالفعل في آب/أغسطس، مع تصويت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بتأييد هذه الخطوة. وكان تقرير حكومة جمهورية صربسكا لعام ٢٠٠٤ هو الاعتراف الرسمي الوحيد حتى تاريخه من مسؤولي جمهورية صربسكا بضلوع القوات العسكرية والشرطية التابعة لجمهورية صربسكا في الأحداث التي وقعت في سريبرينتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥، ويعدّ سحب التقرير بمثابة إلغاء لسنوات من العمل في سبيل تحقيق المصالحة في البوسنة والهرسك.

٦٥ - ومع اقتراب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر، بدا رئيس جمهورية صربسكا وكأنه يستخدم أساليب التخويف كجزء من حملته الانتخابية، حيث هدّد باسترداد المساعدة الاستثنائية المقدّمة من حكومة جمهورية صربسكا من أصحاب المعاشات الذين لن يصوتوا لصالح الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل. وقال صراحةً أيضا إن أي شخص في بلدية غاكو يؤيد المعارضة سيفقد وظيفته، ودعا المواطنين إلى الإبلاغ عن أي شخص يصوّت ضد الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل.

عدم التعاون مع الممثل السامي

٦٦ - لا تزال حكومة جمهورية صربسكا ترفض السماح لمكتبي بالاطّلاع على المعلومات والوثائق الرسمية، خلافًا لما ينص عليه المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام. فالمادة التاسعة من المرفق ١٠ تُلزم جميع السلطات في البوسنة والهرسك بالتعاون الكامل مع الممثل السامي. ولم تكن هناك أي استجابة للنداءات المتكرّرة التي وجّهها المجلس التّوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام مذكّراً بها سلطات جمهورية صربسكا بالتزاماتها في هذا الصدد. ويعود سلوك حكومة جمهورية صربسكا المتمثل في عدم توفير المعلومات والوثائق التي يطلبها مكتب الممثل السامي إلى عام ٢٠٠٧، وهو سلوك يتناقض مع ادعاءات جمهورية صربسكا المتكرّرة بأنَّ الكيان يحترم نصّ الاتفاق الإطاري.

سادسا - ترسيخ سيادة القانون

تعديلات قانون الإجراءات الجنائية في البوسنة والهرسك

٦٧ - سبق أن أبلغت عن قرار صادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في حزيران/يونيه ٢٠١٧ بعدم دستورية عدة أحكام في قانون الإجراءات الجنائية للبوسنة والهرسك تنظم تدابير التحقيق الخاصة في الإجراءات الجنائية. وعند انقضاء مهلة الأشهر الستة التي حُدّدت لتنفيذ الحكم دون إحراز أي تقدم، كانت المحكمة جاهزة لحذف هذه الأحكام من القانون، وهو ما كان سيؤدي إلى توقّف معظم الدعاوى الجنائية التي يتناولها مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ومحكمة البوسنة والهرسك. وقد حذرتُ من الخطر الذي ستتعرض له سيادة القانون في البوسنة والهرسك إذا لم تعتمد الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك التعديلات الجديدة المناسبة بما يتماشى مع المعايير الدولية للتعامل مع هذه المسألة.

٦٨ - ويسرّني الإبلاغ بأنه في أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلسا الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك بالإجماع التعديلات اللازم إدخالها على القانون بما يتماشى مع المعايير الدولية، وإن لم يكن ممثلو الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل حاضرين في الجلسة.

٦٩ - وخلال الأشهر العديدة الماضية، قام كل من حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك بصياغة مجموعة مقترحة من تعديلات قانون الإجراءات الجنائية. وقام مجلس نواب البوسنة والهرسك باعتماد التعديلات المقترحة من حزب العمل الديمقراطي - حيث اعتُبرت متوافقة مع المعايير الدولية في مجال مكافحة الفساد - بينما في مجلس الشعوب، انحاز نواب كل من الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل والتحالف الشعبي الديمقراطي إلى الكتلة البرلمانية الكرواتية التي عارضت هذه التعديلات وأيدت التعديلات المقترحة من الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، والتي كان من شأنها أن تحدّ بدرجة كبيرة من قدرة الدولة على ممارسة ولايتها القضائية الجنائية. غير أنه عند أواخر الفترة المشمولة بالتقرير، استجاب معظم الأحزاب إلى الشواغل المتنامية بشأن الإجراءات الجنائية في البلد، فقاموا بالتصرف المسؤول المتمثل في الاتفاق على التعديلات المطلوبة وتمريرها دون المجازفة بقدرة الدولة على ممارسة ولايتها القضائية الكاملة في القضايا الجنائية. وكان الدور الفاعل الذي قام به المجتمع الدولي، بما في ذلك مكتبي، بشأن هذه المسألة أمرا أساسيا لتحقيق هذا الإنجاز.

٧٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، لم تبتّ المحكمة الدستورية في مجمل طلب استعراض دستورية أحكام قانون الإجراءات الجنائية. وتركت الأحكام المتعلقة بالكشف البدني على المتهمين وغيرهم من الأشخاص، وبالتالي أدرجت ذلك الجزء من طلب الاستعراض في جدول أعمال جلستها العامة المعقودة في ٢٧ أيلول/سبتمبر، ولكنها أرجأت اتخاذ أي قرار.

جهود مكافحة الفساد في الكيانين

٧١ - لم ينفَّذ بعد القانون المحدد الصادر في الاتحاد عام ٢٠١٤ بخصوص إنشاء إدارة خاصّة للمدّعين العامين والمحاكم للتعامل مع قضايا مكافحة الفساد والجريمة المنظّمة.

القضايا المتعلقة بجرائم الحرب

٧٢ - في نيسان/أبريل، قامت الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية في البوسنة والهرسك بإلقاء القبض على قائد جيش جمهورية البوسنة والهرسك، الجنرال عاطف دوداكوفيتش، ومعه ١٢ من العناصر السابقة في هذا الجيش، على أساس اتهام موجه لهم من مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك المعني بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب ضد المدنيين، لتورطهم المزعوم في قتل مئات من الصرب وغيرهم من المدنيين. وأُفرج عنهم جميعا في اليوم التالي مع فرض تدابير تحظر عليهم التواصل فيما بينهم أو مع وسائط الإعلام.

٧٣ - وفي حزيران/يونيه، قررت دائرة استئناف القسم الأول بمحكمة البوسنة والهرسك المختص بقضايا جرائم لحرب إلغاء الحكم الابتدائي الصادر عن المحكمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بتبرئة ناصر أوريتش قائد قوات جيش البوسنة والهرسك السابق في سريبرينيتسا إبان الحرب، وزميله في الجيش صباح الدين محيتش، وأمرت بإعادة المحاكمة. وكانت المحكمة قد برأت هذين الشخصين من تهمة ارتكاب جرائم حرب ضد أسرى الحرب. وبدأت إعادة المحاكمة في أيلول/سبتمبر.

سابعا – الأمن العام وإنفاذ القانون، بما في ذلك إصلاح الاستخبارات

٧٤ – للأسف، لم تنحسر الممارسة المتبعة منذ أمد بعيد والمتمثلة في التدخل السياسي في أعمال الشرطة بصورة غير سليمة.

٧٥ – وفي كانتون بوسافينا، لم تلتزم سلطات الكانتون بعد بتوجيهاتي الخطية الرامية إلى تصحيح التغييرات الضارة التي أُدخلت على التشريعات المتعلقة بالشرطة. وحذف أحد التغييرات حكما كان قد طُلب في رسالة موجّهة من رئيس مجلس الأمن في عام ٢٠٠٧ بخصوص عناصر الشرطة التي ترفض قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة منحها شهادات الإجازة. وسوف أقوم بالمتابعة بخصوص هذا التطور والإبلاغ بخصوص ما إذا البوسنة والهرسك ممتثلة إجمالا للأمر التوجيهي الصادر عن مجلس الأمن. وهناك حكم آخر يتيح الإمكانية لعناصر الشرطة السابقة التي تدخل مجال السياسة لأن تعود إلى الخدمة في الشرطة لاحقا، وهو ما يمثل تأثيرا سياسيا مباشراً غير لائق.

٧٦ – ولم تف حكومة كانتون أونا – سانا بالتزاماتها القانونية فيما يتصل باختيار وتعيين مفوض جديد للشرطة، وما زالت العملية معطلة. وانتهت ولاية مفوض الشرطة في كانتون الهرسك – نيريتفا في ٣٠ أيلول/سبتمبر، ولكن عملية اختيار مفوض الشرطة الجديد لم تبدأ بعد، وذلك بسبب عدم وجود مجلس مستقل يقوم بوظيفته منذ آذار/مارس ٢٠١٧. وتبدو على المجلس المستقل لكانتون سراييفو مؤشرات تبعث على القلق فيما يتصل بتجاوز صلاحياته وتدخّله في الجوانب المهنية للعمل الشرطي. وفي أيلول/سبتمبر، أطلق المجلس المستقل لمقاطعة برتشكو إجراءات اختيار رئيس الشرطة الجديد للمقاطعة.

٧٧ – وفي أيلول/سبتمبر، اعتمدت جمعية كانتون توزلا أحكاما جديدة لتشريعات الشرطة التي من شأنها تسهيل تنفيذ ميزانية مستقلة للشرطة، واعتمدت جمعية كانتون زينيتسا – دوبوي قانونا جديدا للشؤون الداخلية يتيح المجال لتخصيص ميزانية مستقلة للشرطة.

٧٨ – وفي آب/أغسطس، حذفت جمعية كانتون بودريني البوسني حكما ذا أثر ضار في قانون مسؤولي الشرطة، حيث كان الحكم يتيح للسياسيين العودة إلى الخدمة في الشرطة، وفي أيلول/سبتمبر، اعتمدت جمعية كانتون سراييفو قانونا جديدا بشأن مسؤولي الشرطة ينص على جملة أمور منها إلغاء هذه الإمكانية.

٧٩ – وفي تموز/يوليه، اعتمدت جمعية الكانتون رقم ١٠ تعديلات على قانون مسؤولي الشرطة تنص على جملة أمور منها جواز تعيين مسؤولين شرطيين من أجهزة شرطة أخرى في البوسنة والهرسك.

الأمن العام أثناء تدفق المهاجرين

٨٠ – في كانتون أونا – سانا الواقع على الحدود مع كرواتيا، حيث يتركز معظم المهاجرين بسبب النمط الذي تبيّن أنهم يتّبعونه لمحاولة دخول الاتحاد الأوروبي، أعربت سلطات الشرطة عن قلقها المتنامي إزاء تدهور الحالة الأمنية بوجه عام. وحتى الآن، وثّقت سلطات الشرطة وصول ١٠ ٠٠٠ مهاجر إلى كانتون أونا – سانا، وتشير تقديراتها إلى أن ٢ ٠٠٠ إلى ٢ ٥٠٠ مهاجر ما زالوا مقيمين هناك. وأفادت سلطات الشرطة أيضا بوقوع ٤٧ جناية و ١٧ مخالفة للنظام العام تتعلق بتدفق المهاجرين.

ثامنا – الاقتصاد

٨١ – كان الأداء الاقتصادي في البوسنة والهرسك في الفترة المشمولة بالتقرير إيجابيا بوجه عام. وفي أيلول/سبتمبر، أشارت مديرية التخطيط الاقتصادي بمجلس وزراء البوسنة والهرسك إلى نمو الاقتصاد بمعدل ٢ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٨. ومقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، ارتفع حجم الصادرات والواردات والإنتاج الصناعي بنسب ١١,٨ في المائة و ٩,١ في المائة و ٣,٤ في المائة، على التوالي. وكان معدل التضخم ١,٢ في المائة. وانخفض معدل البطالة الإدارية بمقدار ٣,٧ في المائة ليصل إلى ٣٥,٧ في المائة، بينما يبلغ معدل البطالة الحقيقية، المحسوب على أساس استقصاء القوة العاملة الذي تجريه وكالة إحصاءات البوسنة والهرسك، ١٨,٤ في المائة. وازداد العدد الإجمالي للموظفين المسجلين حتى نهاية حزيران/يونيه بمقدار ٧,٨ في المائة عن نفس الفترة من عام ٢٠١٧.

٨٢ – وبقيت تصنيفات الائتمان والأعمال التجارية في البوسنة والهرسك على حالها. وأكّد تقرير خدمات ستاندرد آند بور للتصنيف الصادر في أيلول/سبتمبر أن البوسنة والهرسك تحظى بالتصنيف ”باء“ على صعيد الجدارة الائتمانية وأن اقتصادها مستقر على صعيد التوقعات المستقبلية. وتشير تقييمات القطاع المصرفي إلى استقراره وتوافر السيولة فيه بشكل عام. واستنادا إلى بيانات المصرف المركزي للبوسنة والهرسك، سجل ٢٣ من المصارف التجارية في البوسنة والهرسك في عام ٢٠١٧ أرباحا قياسية بلغ مجموعها ٣٤٤,٣٥ مليون مارك بوسني، في زيادة بنسبة ٥٧,٥ في المائة عن عام ٢٠١٦. وبلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ٢١٩,٧ مليون مارك بوسني في الربع الأول من عام ٢٠١٨، في انخفاض بنسبة ٢٨,٢ في المائة عن نفس الفترة من عام ٢٠١٧.

٨٣ – وتظهر بيانات حزيران/يونيه للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي أن البوسنة والهرسك تحتل المركز الثاني بين أفقر بلدان أوروبا. وتشير التقديرات إلى أن القدرة الشرائية للمواطن تعادل ٣٢ في المائة من متوسطها في الاتحاد الأوروبي. وكان متوسط الأجر الصافي في حزيران/يونيه يبلغ ٨٧٢ ماركا بوسنيا (٤٣٦ يورو)، في زيادة بنسبة ٢,٥ نسبة مقارنة بالأرقام المسجلة في حزيران/يونيه ٢٠١٧، بينما بلغ متوسط المعاشات التقاعدية في تموز/يوليه ٣٨٧ ماركا بوسنيا (١٩٤ يورو)، في زيادة بنسبة ٧,٧ في المائة مقارنة بأرقام شهر تموز/يوليه ٢٠١٧. وكان الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية يبلغ ١٨٧,٨٠ ماركا بوسنيا (٩٤ يورو) في جمهورية صربسكا و ٣٤٨,١٠ ماركا بوسنيا (١٧٤ يورو) في الاتحاد.

٨٤ – وتعدّ البيئة السياسية والاجتماعية أكثر أسباب الهجرة ذكرا. ووفقا لما أفاد به الاتحاد من أجل العودة والاندماج المستدامين في البوسنة والهرسك، هاجر من البوسنة والهرسك أكثر من ١٦٩ ٠٠٠ شخص خلال السنوات الخمس الأخيرة.

مسائل المالية العامة

٨٥ – لم يكن هناك تأخّر في خدمة الديون وسداد المدفوعات الشهرية المنتظمة في الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يعزى أساسا إلى استمرار نمو إيرادات الضرائب غير المباشرة، وإن كان راجعا أيضا إلى استمرار الاقتراض. ولم يقم صندوق النقد الدولي بصرف أي أموال للبوسنة والهرسك في الفترة المشمولة بالتقرير.

٨٦ - وظلت ميزانية مؤسسات الدولة مثبّتة عند نفس المستوى منذ عام ٢٠١٢، وظلت حصة الدولة في إيرادات الضرائب غير المباشرة مثبّتة هي الأخرى خلال السنوات الست الأخيرة، أما إيرادات الدولة من المصادر الأخرى، التي يُفترض أن تسد الفجوة، فقد استمرت في الانخفاض. وبالتالي فإن الأموال المتاحة لمؤسسات الدولة تسمح لها بتغطية نفقاتها الأساسية الجارية، لكنها لا تكفي للسماح لها بتأدية دورها والوفاء بالتزاماتها بالشكل الكامل، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بعمليات الاندماج. وتعد زارة الدفاع في البوسنة والهرسك (بما في ذلك القوات المسلحة للبوسنة والهرسك)، والقطاع الأمني على مستوى الدولة بصفة عامة، من بين الجهات الأشد تأثرا.

٨٧ - وقد حافظ الاتحاد على استقرار الميزانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يتجلى من تقرير تنفيذ الميزانية الموحدة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨. بيد أن تجدد مطالبات المحاربين القدماء بسنّ تشريعات جديدة لزيادة الشفافية والكفاءة في الإنفاق على المحاربين القدماء من الميزانية، مع الحرص في الوقت نفسه على إخضاع استحقاقاتهم للضوابط التنظيمية، هو أمر قد يؤثر بشدة على استقرار الميزانية.

٨٨ - وما زالت جمهورية صربسكا تموّل ما يناهز ربع احتياجات ميزانيتها العادية عن طريق الاقتراض. وفي إطار الخطة المنقحة لميزانية لجمهورية صربسكا لعام ٢٠١٨ التي اعتُمدت في أيار/مايو، تعتزم حكومة جمهورية صربسكا الحصول على قروض طويلة الأجل بقيمة ٥٤٠ مليون مارك بوسني من مصادر مختلفة (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمصارف التجارية المحلية، وطرح السندات في أسواق رأس المال الدولية) في عام ٢٠١٨. وفي حزيران/يونيه، قامت حكومة جمهورية صربسكا بزيادة المعاشات التقاعدية بنسبة ٢,٥ في المائة، لتصل الزيادة التراكمية في جمهورية صربسكا خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى ٢٠ في المائة. وفي آب/أغسطس، أقرّت حكومة جمهورية صربسكا مساعدة استثنائية تدفع لأصحاب المعاشات التقاعدية بقيمة ٣٠ إلى ١٠٠ مارك بوسني، بحسب قيمة المعاش التقاعدي، قبل الانتخابات العامة مباشرةً. وفي تموز/يوليه، عدّلت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا التشريعات المتعلقة بالضرائب على أجور العاملين، فزادت أجور العاملين في القطاع العام بنسبة تراوحت بين ٩ و ١٢ في المائة. وزادت التعديلات أيضا من قيمة الحد الأدنى للأجور المعفى من الضريبة في القطاع الخاص.

٨٩ - ويعدّ وجود نظام ضرائب غير مباشرة مؤدّ لوظيفته عاملا رئيسيا لاستقرار الميزانية على جميع المستويات الحكومية، ومن المتعارف عليه، وعن حق، أن النظام الموحّد للضريبة غير المباشرة في البوسنة والهرسك هو أحد أهم الإصلاحات التي تمّت في مرحلة ما بعد اتفاق دايتون. ومع ذلك، فقد واجه النظام تحديات سياسية ومحاولات لإضعاف هيكله المؤسسي. وفي الآونة الأخيرة، أضير النظام من جرّاء محاولات إنفاذ قرار محكمة البوسنة والهرسك الصادر عام ٢٠١٥ ضد هيئة الضرائب غير المباشرة، وهي المحاولات التي تم في إطارها استهداف الحسابات المحتفظ بها باسم الدولة والكيانين ومقاطعة برتشكو. فإلى جانب إثارة تساؤلات حول مدى امتثال النظام للتشريعات ذات الصلة، أسفر أسلوب الإنفاذ عن هبوط خطير في حجم الأموال التي كان يُقصد توجيهها لتمويل جميع مستويات الحكومة في البوسنة والهرسك. ويتمثل الخطر الأكبر في فقدان الثقة في نظام الضرائب غير المباشرة، وهو ما قد يُستخدم كذريعة لطرح مزيد من التحديات السياسية.

٩٠ - وفي أيلول/سبتمبر، علّقت محكمة البوسنة والهرسك إنفاذ قرار المحكمة الصادر عام ٢٠١٥ حتى موعد أقصاه ٣ كانون الأول/ديسمبر، ريثما تبتّ في مقترح هيئة الضرائب غير المباشرة الداعي إلى إنفاذ سداد الديون عن طريق ميزانية الدولة بما يتماشى مع اللوائح التنظيمية ذات الصلة بإنفاذ القرارات التنفيذية للمحاكم، أو تبتّ في مقترح آخر يقدّمه الطرف الدائن.

الالتزامات الدولية

٩١ - في آب/أغسطس، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك استراتيجية البوسنة والهرسك الإطارية للطاقة التي توفر المبادئ التوجيهية لتطوير قطاع الطاقة حتى عام ٢٠٣٥. وقد أُعدّت الاستراتيجية استنادا إلى استراتيجيتي الكيانين المتعلقتين بالموضوع، وهي نتاج جهد منسّق. وفي ظل اعتماد الاستراتيجية، الذي كان مُنتظرا منذ ما يقرب من عقد، سيتاح المجال لورود المساعدات المالية الدولية إلى قطاع الطاقة وسيُمهّد الطريق لإجراء مزيد من الإصلاحات.

٩٢ - بيد أن اعتماد استراتيجية الطاقة ليس بالأمر الكافي لكي ترفع جماعة الطاقة الجزاءات المفروضة على البوسنة والهرسك منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ كردّ فعل على استمرار عدم وفاء البلد بالتزاماته بموجب المعاهدة المنشئة لجماعة الطاقة. وفي هذا الصدد، رحّب مدير أمانة جماعة الطاقة باعتماد الاستراتيجية، وإن ذكّر البوسنة والهرسك بالتزامها بأن تعتمد أيضا قوانين على مستوى الدولة فيما يتعلق بسوق الكهرباء وبالغاز.

٩٣ - وأُثيرت أيضا شواغل خطيرة أخرى في قطاع الطاقة فيما يتعلق بتطور يتصل بشركة توزيع الكهرباء على مستوى الدولة بالبوسنة والهرسك (TRANSCO) التي أنشئت لكفالة استمرارية إمدادات الكهرباء عن طريق إدارة شبكات التوزيع، ولتيسير إنشاء سوق موحدة للكهرباء في البوسنة والهرسك، فضلا عن دمج هذه السوق ضمن أسواق الطاقة الإقليمية. وعلى الرغم من نجاح الشركة في تحقيق هذه الأهداف، فقد واجهت تحديات عديدة كان أكثرها إلحاحا التظلّم القانوني المرفوع ضدها من شركة الكهرباء في موستار فيما يتعلق باستثمارات تمت في أصول وخصوم متصلة بتوزيع الكهرباء قبل انتقال حيازتها إلى شركة TRANSCO في عام ٢٠٠٦. وإذا قُبل التظلّم، ستنشأ عنه آثار مالية شديدة على الشركة، وقد يفتح الباب للطعن في حصتي الكيانين فيها، إلى جانب الطعن في مؤسسات أخرى منشأة بنفس الطريقة على مستوى الدولة. ومن المخاطر الأخرى التي قد تواجهها الشركة المخاطر الناشئة عن المنازعات على تعيينات الإدارة وآثارها على عمليات صنع القرار في الشركة، وهو ما قد يوجد ذريعة للطعن في إمكانية استمرارها كشركة عاملة على مستوى الدولة.

٩٤ - ويستمر للعام الثاني على التوالي تقليص الإنفاق على الشركة العامة للسكك الحديدية في البوسنة والهرسك بشكل انفرادي من جانب جمهورية صربسكا، وهو ما يهدد بزعزعة استقرار المؤسسة الوحيدة المنشأة حتى الآن في إطار المرفق ٩ للاتفاق الإطاري العام للسلام والتي تتسم بأهمية حيوية لتنسيق ومواءمة قطاع السكك الحديدية بالشكل السليم. وتزامنت إجراءات تقليص الإنفاق مع اعتماد حكومة الكيان في آذار/مارس ٢٠١٧ استنتاجا يطلب إلى وزارة النقل والاتصالات في جمهورية صربسكا البدء بعملية استعراض اتفاق بين الاتحاد وجمهورية صربسكا بخصوص إنشاء شركة عامة مشتركة للسكك الحديدية كجزء من شركة النقل، وهو الاتفاق المبرم عام ١٩٩٨ بموجب المرفق ٩ للاتفاق الإطاري. ومن شأن كل من المسألة المالية والاستعراض الجاري أن يشكل تهديدا خطيرا للمؤسسة.

تاسعا – عودة اللاجئين والمشردين

٩٥ – يظل إعمال حق اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم التي غادروها بسبب الحرب يشكل شرطا أساسيا لن يكتمل من دونه تنفيذ المرفق ٧ للاتفاق الإطاري العام للسلام، الذي يلزم السلطات على كل المستويات بأن تهيئ في الأراضي التابعة لها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة للعودة الطوعية للاجئين والمشردين وإعادة إدماجهم في جو من الوئام، دون محاباة لأي جماعة دون غيرها.

٩٦ – ومما لا شك فيه أن قرار حكومة جمهورية صربسكا سحب تقرير سريبرينتسا لعام ٢٠٠٤ أمر ينتقص من تحقق كثير من الظروف السياسية والاجتماعية المفضية إلى عودة اللاجئين والمشردين، ليس فقط إلى سريبرينتسا، بل وإلى المجتمعات المحلية الأخرى في جمهورية صربسكا أيضا.

٩٧ – ويظلّ التعليم يشكل مسألة خِلافية في العديد من مجتمعات العائدين. ولا تزال سلطات جمهورية صربسكا ترفض الاعتراف للتلاميذ البوشناق العائدين بحقهم في الإشارة إلى لغتهم على أنها ''اللغة البوسنية''، وذلك على الرغم من قرار للمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك لعام ٢٠١٦ يكفل لهم هذا الحق، حيث اختارت السلطات بدلا من ذلك التطبيق الانتقائي لحكم من أحكام دستور الكيان يعطي هذه اللغة تسمية ''لغة الشعب البوسني'' في حين يشير إلى لغتي الشعبين المؤسِّسين الآخرين بعبارتي ''اللغة الصربية'' و ''اللغة الكرواتية''.

٩٨ – وفي الوقت نفسه، ما زال الطلاب الصرب العائدون في الاتحاد، ولا سيما في الكانتون ١٠ الذي تقطنه أغلبية كرواتية، يطالبون بإدخال اللغة الصربية في تعليمهم، دون أن يتحقق لهم ذلك.

عاشرا – التطوّرات في مجال وسائط الإعلام

٩٩ – تعرّضت حرية وسائط الإعلام لتهديدات كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أبرز الاعتداء الجسدي الخطير الذي تعرّض له صحفي في بانيا لوكا في آب/أغسطس قضية سلامة الصحفيين في البوسنة والهرسك.

١٠٠ – ووفقا لرابطة صحفيي البوسنة والهرسك وخطها الساخن لحرية الإعلام، شهدت الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وقوع ٤٢ حالة مبلغ عنها لانتهاك حقوق الصحفيين، بما في ذلك خمس حالات اعتداء جسدي وحالة تهديد بالقتل. وقام الإعلاميون في البوسنة والهرسك بإعادة تنشيط مبادرة سابقة يتم من خلالها السعي إلى سنّ تشريع تُعامَل في إطاره حالات الاعتداء على الصحفيين معاملة الاعتداء على موظف عمومي.

١٠١ – ولم يُحرز أي تقدم على صعيد تشغيل نظام البث العام في البوسنة والهرسك، وما زالت استقلاليته مقوّضة بسبب مشاكل في تمويله وإدارته، إلى جانب العزوف عن تنفيذ المتطلبات القانونية لدمج النظام. وما زال هناك عدم اتساق في طريقة جمع ضريبة الإذاعة والتلفزيون بين هيئات البث في كل من جمهورية صربسكا والدولة والاتحاد، كما سبق أن أبلغت. وما زالت هناك مشاكل أيضا فيما يتصل بتنفيذ التشريعات التي تقضي بتسجيل كيان قانوني مشترك، وتوفير إمكانات الانتقال من نظام البث التماثلي إلى النظام الرقمي، وترشيد أنشطة هيئات البث الثلاث.

١٠٢ - وبسبب عجز هيئات البث العامة عن التحرك خارج دائرة التأثير السياسي وعدم وجود إرادة لدى الأحزاب السياسية الحاكمة لتطبيق القوانين ذات الصلة بالشكل السليم، لا وجود لنظام البث العام بالبوسنة والهرسك إلاّ على الورق. وهذا أمر مؤسف، لأن القانون السّاري يوفّر أساسا قانونيا متينا لإقامة نظام البثّ العام بالشكل السليم الذي يخدم مصالح مواطني البوسنة والهرسك وفقا للمبادئ المقبولة عموما بالنسبة للبرامج الإذاعية.

١٠٣ - وفي تطور إيجابي، تنظر وكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في البوسنة والهرسك في استحداث نظام أكثر اتساقا لرصد برامج متابعة الأحداث الجارية، بما في ذلك برامج هيئات الإذاعة العامة الثلاث، مما يمكن أن يتيح المجال للتنفيذ الكامل لمبادئ وقيود البرامج الإذاعية، وبالتالي الحدّ من التأثير السياسي على محتوى البرامج.

حادي عشر - القوة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي

١٠٤ - تقوم البعثة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، في ظل استمرار ولايتها التنفيذية، بدور حيوي في دعم الجهود التي يبذلها البلد للحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة. وإنني في هذا السياق أشعر بقلق شديد إزاء الحجم غير المتناسب لمشتريات الأسلحة ذات الماسورة الطويلة من قبل بعض وكالات إنفاذ القانون.

١٠٥ - ومن هذا المنطلق، أعتقد أن رصد مخزونات الأسلحة والذخيرة التي تحتفظ بها القوات المسلحة وأجهزة الشرطة في البوسنة والهرسك يعدّ تدبيرا مناسبا لضمان تحسين الإلمام بالحالة وتعزيز بناء الثقة عبر مختلف مكونات قطاع إنفاذ القانون المتسم بدرجة عالية من التجزّؤ.

ثاني عشر - مستقبل مكتب الممثل السامي

١٠٦ - اجتمع المديرون السياسيون للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في سراييفو في ٥ و ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ من أجل تقييم التّقدم المحرز في تنفيذ الاتّفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، وأكّدوا مجددا التزامهم القاطع بسلامة أراضي البوسنة والهرسك وسيادتها، ودعمهم الكامل لي بصفتي الممثل السامي في كفالة احترام الاتفاق الإطاري وتنفيذ الولاية الموكلة لي بموجب المرفق ١٠ منه وبموجب القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأكد المديرون السياسيون على ضرورة إنجاز خطة تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين (خطة ٥+٢)، التي تظلّ ضرورية من أجل إغلاق مكتب الممثل السامي. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ في سراييفو.

١٠٧ - ويواصل مكتبي اتّباع نهج المسؤولية المالية في تخطيط الميزانية، والنتائج ظاهرة للعيان. ومنذ بدء ولايتي في آذار/مارس ٢٠٠٩، تقلّصت ميزانية المكتب بنسبة ٥٣ في المائة وانخفض عدد الموظفين العاملين معي بما يزيد عن ٥٨ في المائة. بيد أنه في ضوء التخفيضات المستمرة والحادة، لا بُد من أن أشدد على ضرورة أن يتوافر لي القدر اللازم من الميزانية والموظفين حتى أتمكّن من أداء مهامي بفعالية، وذلك على ضوء الحالة السائدة على أرض الواقع ووفقا لما يحقّ لي بموجب المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام.

ثالث عشر – الجدول الزمني لتقديم التقارير

١٠٨ – وفق مقتضيات قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٠٣١ (١٩٩٥)، وعملاً بالممارسة المتّبعة في تقديم تقارير دورية تحال إلى المجلس، أقدم بهذه الوثيقة تقريري الدوري العشرين كممثل سامٍ. وسيكون من دواعي سروري أن أقدم معلومات إضافية في أي وقت بناء على طلب الأمين العام أو أي عضو من أعضاء مجلس الأمن. ومن المقرر أن أقدم تقريري الدوري المقبل إلى الأمين العام في نيسان/أبريل ٢٠١٩.